مدخل

تواضع علماء العربية فيما تركوا لنا على أن الضاد حَزفٌ فَزْدٌ لم تحظَ به لغة أخرى غير العربية، وجعلوا هذا فضيلة من فضائلها، ثم دَرَجُوا على تسمية العربية لغة الضاد، وكانوا يفاخرون بذلك الأمم الأخرى، ومما ورد في ذلك ما جاء عند ابن جني، فقد قال[1]: «واعلم أنّ الضاد للعرب خاصة، ولا توجد في كلام العجم إلّا في القليل...».

وذكر الجاحظ عن الأصمعي أنه كان يقول[2]: «ليس للروم ضاد».

وهذا المتنبي يقول[3]:

لا بقومي شرفتُ بل شرفوا بي ... وبنفسي فخرت لا بجدودي
وهمُ فخر كل من نَطَقَ الضّاد ... وعَوْذ الجاني وغوث الطريد

ومما يتّصل بهذا المقام بسبب الحديثُ المرويُّ عن رسول الله ﷺ[4]:

«أنا أفصح من نطق بالضّاد بيد أني من قريش واسْتُرْضِعْتُ في بني سعد بن بكر»

وهو حديث لم يثبت ولا يعرف له سند، ولم تُعْرَفْ زيادة «من نطق الضّاد» في رواياته من طريق صحيح، غير أن ترادف النقول في ذلك شاهد على ما تواتر عليه النّاس من تسمية العربيّة بأنها «لغة الضّاد». ولا يطعن في ذلك أن هذا النقل لم يثبت عن المتقدمين في بواكير التصنيف، فلقد كان شائعاً في القرن الرابع في عصر ابن جني والمُتَنَبّي، ولا ينتشر هذا بين النّاس في ذلك القَرن إلّا إذا تداولوا مثل هذه الخصوصية في قرنٍ أو اثنين مما سبقه على الأقل.

وثمّة مظاهر متظافرة على تأييد هذا القول من المشتغلين بدراسة اللُّغات السّاميّة[٥]؛ إذ إنهم يطبّقون على أن الصُّورة المروية للضّاد في مُصَنّفات المتقدمين تكاد تكون خالصة النسبة إلى العربية من بين أخواتها السّاميات.

وإذن فالخصوصية القائلة بانفراد العربيّة بالضّاد خاصّةً بين أَلْسِنَة الأُمَم تكادُ تتجاوز ذلك إلى العربيّة في علاقتها بأخواتها من اللُّغات السّاميّة، إذ احتفظت الضّاد العربيّة - القديمة على نحو ما وُصِفَتْ به في الكتاب - بأكثر الخصائص المعزوّة إلى الصورة المفترضة لهذا الحرف في اللُّغة السّاميّة الأُم، على حين يَعِزُّ العثور على هذه الخصائص مجتمعةً في لغة غير العربيّة[٦].

على أن لهذه الخصوصية[٧] وجهاً آخر في لسان العرب، إذ تعددت صور النطق بهذا الحرف، واختلفت عليه الأوصاف في القديم، وتعقدّت الأحكام فيما يتصل بعلاقته بغيره من الحروف في دَرْج الكلام مما يدخل في الصميم من مشكلات علم وظائف الأصوات عند المحدثين.

ولقد بسط المتقدّمون القول في صفة الضّاد ومخرجها، وما يلتبس بها من أحرف العربية، وكان للظاء من ذلك نصيب موفور، حتى وجدنا عدداً ليس

بالقليل من رسائل اللّغويين يَمْحَضُها أصحابها لبيان فرق ما بين الضّاد والظاء. كما تحدّثوا عن أحكام إدغامه في غيره وإدغام غيره فيه، ولم يكن للقراءات القرآنية المنقولة بالمشافهة والتواتر نصيب مذكور في إقامة الحديث على سَنَن واضح من الوصف والتشخيص والتقعيد، ومن ثَمّ كان همّي أن أستحضر في هذا السّياق ما حفَلَت به القراءات القرآنية من صُوَرٍ للضاد، لأقيم الموازين القِسْط في هذا المشكل على نحوٍ بدا لي أن اعتباره يلقي بظلال من الشكّ على كثير من مظاهر الإجماع في صفة هذا الحرف في ذاته، وعلاقاته المحكومة بالمجاورة الصوتيّة، ثم في إعادة تقويم الدّرس اللُّغوي القديم.

ولقد صَرَفْتُ بصري تلقاء ما ورد بشأن هذا الحرف وخصائصه عند المتقدّمين، ورصدتُ ما ورد في مصنّفاتهم من بيان لأحكامه فيما يجوز وما يمتنع من حالات الإدغام، وما استمسكوا به من علل في رَدّ ما هو ممتنع اعتماداً للأصل الذي ارتضوه حَكَماً، وهو قانون إدغام الأَنْقص في الأَزْيد. وكان ممّا لاحظته اعتمادهم في أحكامهم على أمثلة مصنوعة مكرورة تتوارد عليها التصانيف، على حين غابت شواهد القراءات القرآنية المرويّة عن الفصحاء أو كادت من مجال الرصد والنظر والاستنباط، وكان اعتبارها جديراً بأن يُوْرِدَ على أحكامهم كثيراً من مظاهر التعديل أو العدول. ومن هنا اعتمدَتْ خُطّتي في هذه الدّراسة على ما يأتي:

١ - رَصْد الخصائص النُّطْقِيّة للضّاد كما وردت عند المتقدّمين، وخلافهم في تأصيل بعضها، وتعيين ما يَنْدرجُ تحت هذه الخصائص من تصوّرات أو علاقات.

٢ - تتبع أقوال المتقدّمين في إدغام الضّاد بوجوهه المختلفة من إدغام لغيره فيه، ومن إدغام له في غيره.

٣ - مناقشة ما أورده المتقدّمون من أمثلة في هذه المسائل.

٤ - جَمْع ما جاء بشأن إدغام الضّاد من قراءات على جهة الاستقصاء والحَصْر.

٥ - تحليل السّمات الفارقة للضّاد في ذاتها وفي علاقاتها بإعمال وسائل التشخيص المعتمدة في الصوتيات المعاصرة.

٦ - معالجة آراء المتقدّمين بالتّحليل والتفسير في ضوء المرويّ من قراءات القرآن.

٧ - مُقارنة ما عرض من تغيير في خصائص النُّطق بالضّاد عند المحدّثين باعتبار الزّمان مع ثَبات صُورته في الخط.

٨ - استصفاء ما خَلصَتْ إليه الدّراسة من نتائج من رَدٍّ لكثير من أحكام المتقدّمين على الضّاد، واستظهارٍ للمُفارقات الحادِثَة في الأداءِ القرآنيّ المعاصر، نتيجة جمعه في أداء الضّاد وأحرف أُخَر، بين ما آلت إليه خصائص هذه الأحرف من تغيّر على الأَلْسِنَة، وما عُزِي إليها من خصائص في المصنّفاتِ اللُّغوية والقرائيّة في القديم. ولعلّ اعتبار القراءات القرآنية في إعادة تقويم الدّرس اللُّغويّ القديم لا ينحصر في مُشكل الضّاد وحده، بل يندلح إلى سائر مسائل الأصوات والصرف والنحو، أو إن شئت فقل إلى كل ما يتّصل بالعربيّة معجماً وبنية، وذلكم على جهة التحقيق هو ما كُنّا نبغِ.